

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات،الواقع و التحديات المستقبلية

أ. بوريب خديجة **جامعة جيجل**

ملخص المداخلة:

تتناول مداخلتنا التجربة التنموية الماليزية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة فقد قدمت ماليزيا للعالم مشروع تنموي معاصر يجمع بين الحداثة و الإسلام، و استطاعت تحقيق معدلات نمو أبهرت الخبراء الاقتصاديين الدوليين،كما تجاوزت الأزمة المالية لسنة 1997 بنجاح كبير. و يؤكد المسئولون هناك على أهمية القيم الحركية المجتمعية بصفة عامة و الأداء الاقتصادي بصفة خاصة،و لا عجب أن تخصيص الخطة التنموية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان : Inculcating moral and Ethicad Values In Busness لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم، و كما يرى Gunnar Myrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economics Is Value Loaded. إضافة إلى القيادة الرشيدة لرئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" الذي يعتبر بحق قائد التجربة الماليزية،و الذي تولى قيادة البلد منذ 1981 إلى تنحيه الطوعي عن الحكم سنة 2001،وقد عبر عن الخصوصية الثقافية لبلاده في كتابه"صوت آسيا"،الذي يوضح فيه أن الإسلام القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه فإذا استطاعت ماليزيا أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية و تطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية،فإنها تكون قد حققت نموذجا ناجحا للتنمية.و يمكن القول أن التصور الذي قدمه مهاتير يدور حول فكرة محورية مفادها أن نقطة البدء في عملية التنمية هي الانطلاق من واقع المجتمع الماليزي مع الانفتاح على كل الأقطار و الثقافات و السياسات التي يمكن أن تفيد هذا المجتمع.و يعد الإسلام أحد مكونات واقع المجتمع الماليزي و أحد التيارات التي يجب الاستفادة منها في تنمية هذا المجتمع،حيث يركز مهاتير على أن الإسلام هو إطار مرجعي عام للتنمية،لذلك فإن الحلول الواجبة لبلوغ نموذج تنموي ناجح لا يجب أن تتعارض مع المقاصد العامة للإسلام،و لكنها أيضا ينبغي أن تتلاءم مع معطيات الواقع العالمي و الإسلامي،و أول تلك الحلول هو استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

و لابد من التمسك بالإسلام لكن هذا ينبغي أن يكون بالأهداف و القيم العامة للإسلام و ليس بنموذج معين أو تفسير بشري وحيد و جامد للدين ومن ثم فإن التمسك بالإسلام يعني السعي لتحقيق أهدافه من خلال آليات لا تتعارض معه،و يشمل ذلك الاستفادة من القيم الروحية -الأخلاقية لدى الشعوب الأخرى و في مقدمتها الشعوب الشق آسيوية، و من أهم تلك القيم أخلاقيات العمل الآسيوية التي تقوم على العمل الجماعي و الانضباط الصارم،و هكذا فإن مهاتير لم يتحدث عن بناء دولة إسلامية في ماليزيا لأنها لم تكن تتفق و معطيات التعدد العرقي و الثقافي في بلاده،لكنه تحدث عن بناء دولة حديثة تدقق الأهداف العامة للإسلام و تجيد العيش مع الآخرين.

الكلمات المفتاحية:مشروع الإسلام الحضاري،رأس المال الفكري،الاقتصاد المعرفي،رأس المال البشري.

مقدمة

تشهد الساحة العالمية منذ انهيار جدار برلين وسقوط الإتحاد السوفيتي حالة من السيولة والتعقد complexity والربط linkage بين الوحدات المشكلة للوضع العالمي في مرحلة انتقالية تخضع للمنطق الجيو- اقتصادي وبروز جغرافيات ما بعد حداثية، وهيكليات على جميع المستويات والميادين وبروز العولمة كظاهرة مميزة لهذه المرحلة.

إضافة إلى تزايد درجة الإنكشافية Vulnerability والحساسية sensitivity في العلاقات ما بين الوحدات في إطار لعبة مزدوجة يحكمها المنطق الصفري وغير الصفري.

في ظل هذه الديناميكيات المتسارعة والمتميزة باللاثبات في تركيبتها وحركيتها، برزت مجموعة من القضايا ذات البعد العالمي المشترك، التي لا يمكن لأي من هذه الوحدات (دولية، المنظمات غير الحكومية، الفرد، الشركات المتعددة الجنسية، الأقليات، الإثنيات... الخ) أن تعزل نفسها عن التفاعل مع المستجدات العالمية خاصة في المجال الأمني الذي يعتبر من أهم القطاعات سواء في مجال البحث أو في الواقع.

شكلت التغيرات في البيئة الدولية حركية كبيرة في إطار الحركيات التنموية الخاصة بالفواعل في إطار العلاقات الدولية،و أثرت كل هذه التفاعلات و التغيرات على مفهوم التنمية و التي خلقت له أبعاد جديدة و معقدة ساهمت في تبني الدول مجموعة من الإستراتيجيات و الميكانيزمات الخاصة لتفعيل عجلة التنمية في بلادها، إن التنمية المستدامة في ماليزيا باعتبارها مسارا تشاركيا ديناميا شاملا وتراكميا من أجل إحراز تقدم في التلبية العادلة والمستديمة والمتضامنة للحاجيات الإنسانية وفقا لمشروع الإسلام الحضاري، فرضت تبني إستراتيجية واضحة تقوم أساسا على:

1- تصور تشاركي للعمل يقوم على المشاركة الحرة والواعية لجميع المواطنين في رسم الاختيارات ومراقبة القائمين على تدبير الشأن العام، والعمل على تقوية العمل التضامني المنظم ودعمه من منطلقات إسلامية عملياتية.

2- تصور اجتماعي واضح يتوجه إلى الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا ومطالبها ويعمل على إيجاد الحلول للمشكلات في إطار تشاركي مع المعنيين، مع ضرورة العمل على بناء مجتمع تحترم فيه الحقوق.

3- تصور حقوقي يهدف في المقام الأول إلى إشاعة ثقافة عمادها سمو القانون وحماية الحقوق وممارسة الحريات واحترام كرامة الإنسان.

يمكن من خلال هذا طرح إشكالية كالتالي: كيف تمكنت ماليزيا من تحقيق تنمية فعالة في جميع المجالات وفق منطق عقلاني و عملياتي رشيد في ظل الاختلافات العرقية و الدينية لدعم جهود التنمية المستدامة؟ ما هي الإستراتيجيات التي خلقت استجابة كبيرة في عملية التنمية على المستوى الواقعي؟ .

لمعالجة هذه الإشكالية تضمنت ورقتنا ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: مشروع الإسلام الحضاري: ديناميكية القيم الدينية و الحركيات الاجتماعية في تفعيل التنمية في ماليزيا (الحراك الديني-القيمي-الفكري على المستوى العملي).

المحور الثاني: إستراتيجيات و ميكانيزمات التنمية المستدامة في ماليزيا.

1- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في ماليزيا كمركز للإبداع و الابتكار لضمان تحقيق مسار التنمية المستدامة في ماليزيا:

2-رأس المال الفكري كركيزة للاقتصاد المعرفي: مدخل ضروري للتنمية المستدامة في ماليزيا، نظام الجودة في المجالات التربوية- التعليمية و مجال المعلوماتية و التكنولوجيا.

المحور الثالث: التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا .

المحور الأول: مشروع الإسلام الحضاري: ديناميكية القيم الدينية و الحركيات الاجتماعية في تفعيل التنمية في ماليزيا (الحراك الديني-القيمي-الفكري على المستوى العملي)

يؤكد المسئولون هناك على أهمية القيم الحركية المجتمعية بصفة عامة و الأداء الاقتصادي بصفة خاصة، ولا عجب أن تخصيص الخطة التنموية الماليزية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان : Inculcating moral and Ethicad Values In Busness لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم، و كما يرى Gunnar Myrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم

Economics Is Value Loaded.فمن أهم الأسباب التي حققها هذا البلد ذو الأغلبية المسلمة،و الذي لا يتعدى سكانه 23 مليون نسمة،قدمت ماليزيا للعالم مشروع تنموي معاصر يجمع بين الحداثة و الإسلام،و استطاعت تحقيق معدلات نمو أبهرت الخبراء الاقتصاديين الدوليين،كما تجاوزت الأزمة المالية لسنة 1997 بنجاح كبير[1].

بالإضافة إلى الجهود التي بدلها رئيس الوزراء مهاتير محمد و التي تعتبر قيادة رشيدة و يعتبر بحق قائد التجربة الماليزية،والذي تولى قيادة البلد منذ 1981،إلى تنحيه الطوعي عن الحكم سنة 2001،و قد عبر عن الخصوصية الثقافية لبلاده في كتابه"صوت آسيا"،إذ كتب قائلا:"إذا استطاعت آسيا أن تتمكن من المهارات الصناعية للغرب وتحتفظ في الوقت نفسه بقيمتها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أي حضارة عبر التاريخ"، ويشكل الإسلام القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه،فإذا استطاعت ماليزيا أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية،فإنها تكون قد حققت نموذجا فعالا للتنمية[2].

و يمكن القول أن التصور الذي قدمه مهاتير حول فكرة محورية مفادها أن نقطة البدء في عملية التنمية هي الانطلاق من واقع المجتمع الماليزي مع الانفتاح على كل الأقطار و الثقافات و السياسات التي يمكن أن تفيد هذا المجتمع.و يعد الإسلام أحد مكونات واقع المجتمع الماليزي و أحد التيارات التي يجب الاستفادة منها في تنمية المجتمع،ولكنه بالقطع ليس العنصر الوحيد،لذا نلاحظ أن حكومة ماليزيا لم تطرح بشكل محدد شعار"أسلمة المجتمع الماليزي" أو بناء دولة إسلامية في ماليزيا،حيث ركز مهاتير على أن الإسلام هو إطار مرجعي عام للتنمية لذلك فإن الحلول الواجبة لبلوغ نموذج تنموي ناجح لا يجب أن تتعارض مع المقاصد العامة للإسلام، و لكنها أيضا ينبغي أن تتلاءم مع معطيات الواقع العالمي و الإسلامي ،و أول تلك الحلول هو استيعاب التكنولوجيا الحديثة[3].

و يعتقد مهاتير أنه على المسلمين التمسك بالإسلام، لكن هذا التمسك ينبغي أن يكون بالأهداف و القيم العامة للإسلام و ليس بنموذج معين أو تفسير بشري وحيد و جامد للدين و من ثم فإن التمسك بالإسلام يعني السعي لتحقيق أهدافه من خلال آليات لا تتعارض معه و يشمل ذلك الاستفادة من القيم الروحية و الأخلاقية لدى الشعوب الأخرى و في مقدمتها الشعوب الشق آسيوية، و من أهم تلك القيم أخلاقيات العمل الآسيوية التي تقوم على العمل الجماعي و الانضباط الصارم، و هكذا فإن مهاتير لم يتحدث عن بناء دولة إسلامية في ماليزيا لأنها لم تكن تتفق و معطيات التعدد العرقي و الديني و الثقافي في بلاده،لكنه تحدث عن بناء دولة حديثة تدقق الأهداف العامة للإسلام،و تحدي العيش مع الآخرين[4].

وكان مهاتير يرى أن أزمة الهوية تنبع من اعتبار المالاي لغيرهم بأنهم ضيوف يجب حسن ضيافتهم، ولكن لابد من اعتبارهم مواطنين وشركاء في الوطن، وبالتالي فبناء هوية جامعة في ماليزيا وتحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الأعرق يعتمد على قدرة ماليزيا على بناء رموز لها يلتف حولها الشعب بمختلف مكوناته، وكان أن أهم العوائق التي تقف وتحول دون بناء الوحدة في ماليزيا تتمثل في الفجوة الاقتصادية بين العرقيات.والملاحظ في تجارب النهوض في أي بلد أو قومية أنها تسعى للإجابة على تساؤلين كبيرين، الأول: لماذا التخلف، والثاني كيف النهوض؟.ففي " كتابه "معضلة المالاي في ماليزيا" انطلق من حقيقة أن الحكومة الماليزية لا يمكن أن تنجح في حل مشكلة المالاي ما لم يقتنع هؤلاء بأنهم في معضلة حقيقية، ومن هنا فالمالاي أمام خيار مصيري:إما أن يكونوا الأغلبية الفقيرة في دولة تسعى للنمو، وإما أن يعملوا ويجتهدوا للمشاركة في ثروة البلاد.

ورأى مهاتير أن انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة هي الخطوة الأولى في طريق تحقيق السلام والتجانس العرقي في البلاد، وان دور الحكومة الماليزية في تحسين أوضاع المالاي لا يجب أن ينتهي إلا إذا وصل المالاي إلى نفس المستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي لغير المالاي في ماليزيا، ولذا فإن واجب الحكومة يكون في إقحام المالاي في الأنشطة الاقتصادية.

إن العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو احد عناصر نجاح التجربة،و احد ضمانات استمرارها. الاعتراف بالتنوع العرقي و الديني،و الاعتراف بوجود إختلالات حقيقية في مستويات الدخل و التعليم بين فئات المجتمع، و التوافق على ضرورة نزع التناقضات و علاج الإختلالات بشكل هادئ و واقعي و تدريجي. كل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة أمان و استقرار اجتماعي و سياسي. كان من الضروري و ضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع win-win Game. و قد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى إستراتيجية في تبني هذه "اللعبة" و ترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح و خاسر win-lose Game و التي كثيرا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر Lose-Lose Game.

إن جوهر فكرة علاج الإختلالات مبنيا على تحقيق التعايش السلمي،و حفظ حقوق الجميع و المشاركة في المسؤولية و في برنامج التنمية. و الفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، و عن بدرجات متفاوتة و حل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة و التوسع،و ليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم أي أن الفكرة مبنية على أساس تنمية متوازنة و تشاركية فعالة(5).

و قد طرح رئيس وزراء ماليزيا داتو سري عبد الله أحمد بدوي مشروعًا لنهضة الأمة على هدي تعاليم الإسلام؛ وذلك من أجل استعادة دور الحضارة الإسلامية، ويسمى هذا المشروع بـ"الإسلام الحضاري Civilizational Islam/ Islam (Hadhari)، وهو اصطلاح يقصد به المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا، ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم والتطور والريادة الإنسانية.

ويهدف هذا المشروع لتقديم الإسلام بمنظوره الحضاري باعتباره دينًا يشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويلبي متطلبات الروح والبدن والعقل، ويعالج قضايا الفرد والجماعة والدولة. كما يعرض هذا المشروع منهجا شاملا ومتكاملا للعمل بالإسلام على نحو يميزه عن مناهج الدعوة والعمل الإسلامي كالصوفية والحركات الإسلامية السياسية، فضلا عن جماعات العنف والتكفير.

يعرف رئيس وزراء ماليزيا مشروع الإسلام الحضاري فيصفه بأنه: "جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم والمعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة وترشدها"، وقد حدد عشرة مبادئ وأسس لهذا المشروع وهي : الإيمان بالله وتحقيق التقوى والحكومة العادلة والأمينة وحرية واستقلال الشعب والتمكن من العلوم والمعارف والتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة والأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة وحفظ حقوق الأقليات والمرأة وحفظ وحماية البيئة وتقوية القدرات الفاعلة للأمة(6).

"ويحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لطرحه هذا فيقول: "إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث". كما أنه يصلح أن يكون "الترياق للتطرف والغلو في الدين"، وذلك لأنه "يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام". وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الإسلام الحضاري يهدف

لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم وأعراقهم، ويضيف: "من المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف"، مشيرًا إلى أن هذا المشروع "سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدرًا للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم، وإنما لغير المسلمين أيضًا". كما حدد عبدالله بدوي قد حدد سمات المجتمع الماليزي الذي يهدف هذا المشروع إليه بالأساس في ثمان سمات وهي : انه يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة ويمتلك قوامة الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للناس جميعاً ويتصف المجتمع الماليزي بالمسؤولية والجدية في أداء دوره وواجباته ترابط العلاقات بين أفراد المجتمع الماليزي والتي تستند على الثقة والأخلاق الفاضلة ويتصف كذلك بالنظام ويحترم سيادة وحكم القانون وان المجتمع الماليزي متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه وان الدولة تطبق تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقق المقاصد للشريعة الإسلامية والسمة الأخيرة هي أن الدولة رائدة وليست تابعة وذليلة(7) .

مظاهر الإسلام الحضاري وعناصر في رؤية رئيس وزراء ماليزيا فان أهم مظاهر الإسلام الحضاري العالمية لأنه يستمد روحه ومقاصده من الإسلام الذي هو رسالة للناس كافة ورحمة للعالمين المظهر الآخر هو الربانية لان مصدره الرئيسي هو وحي الخالق العظيم ولابد من ربط الناس بالله الخالق فهو ربانية الغاية والمصدر والمظهر الآخر هو الأخلاقية فالأخلاق الفاضلة ستؤدي إلى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر وهي من أهم مايدعو إليه مشروع الإسلام الحضاري وكذلك التسامح فهو مظهر من مظاهر الإسلام الحضاري وهو من اجل مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والتكافل مهما اختلفت الأعراق والمعتقدات وتفهم الآخرين واحترام معتقداتهم وثقافتهم، ويرى أن المساند الأربعة لهذا المشروع هي التكامل والوسطية والتنوع والإنسانية(8):

1-**التكامل**:تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر،و تتكامل فيه الجهود من حيث تناوله لشؤون الفرد والمجتمع و الدولة.

2-**الوسطية**:يقوم المشروع على الاعتدال في منهجه،و يعتمد على التدرج و اليسر في طريقة تطبيقه، و من خلال ذلك يكون التوازن بين مصلحة الأفراد و مصلحة الجماعة،و التوازن بين متطلبات الروح و المادة، و بين المثال والواقع.

3-**التنوع**:من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة،و تهتم بمستويات مختلفة،كما تستوعب المتغيرات،و تأخذ من التجارب و الحكم البشرية النافعة.

4-**الإنسانية**: بمعنى انه رسالة موجهة إلى الإنسان،و تهدف إلى رعاية مصالحه الضرورية و الحاجية والتحسينية،وكفالة حقوقه الأساسية،و حفظ دينه و عقله و نسله و عرضه و ماله.

الإسلام الحضاري هو مدخل لتجديد المجتمع المسلم، و يقدم منهجا جديدا و صحيحا لفهم الإسلام في الوقت المعاصر. و عليه فغن الإسلام الحضاري هو جهد لإعادة دور الحضارة الإسلامية التي تقوم على القرآن و السنة،و لا يمكن أن ينحرف عن العقيدة الصحيحة.

فالإسلام الحضاري يؤكد على تنمية الجوانب الحضارية التي تستند على العقيدة الصحيحة، كما يهتم بتحسين وتطوير نوعية الحياة عبر المعرفة و العناية بالجوانب الروحية و المادية.و هذا المشروع يتسق و يتناغم مع مبادئ الإسلام التي تشمل التنمية المراد تحقيقها لكافة القطاعات التكنولوجية و الاقتصادية و التعليمية و الصناعية و تشمل الجوانب الاجتماعية،الروحية،الثقافية،و المادية.

يولي مشروع الإسلام الحضاري أهمية خاصة لبناء الذات، فهو يركز على المعرفة و التعليم و المعرفة العقلية والنقلية،كما يشجع على معرفة و توظيف تقنية المعلومات،و المشروع لا يعني الإسلام التحرري بمعنى التحرر من القيود الأخلاقية أو التأثر بالغرب،و يغمض العين عن الجوانب السلبية في الحضارة الغربية.خاصة و أن مشروع الإسلام الحضاري يبدأ من أسفل إلى أعلى، و من القاعدة إلى القمة، و من الجمهور إلى القادة بطريقة منظمة ومتدرجة و رفيقة، و بالتركيز على الأولويات حيث العبرة بالمعاني و المقاصد لا الألفاظ و العبارات.

فهي طريقة لعرض الإسلام بواقعية و عملية وعودة الأمة إلى مصادرها الإسلامية الأصيلة و مبادئها القوية. و يعطي مشروع الإسلام الحضاري مزيدا من الاهتمام لزيادة جودة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أعراقهم و ثقافتهم و معتقداته[9].

إدا يركز منهج الإسلام الحضاري على التنمية و تشييد الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، و يكون بتكثيف الجهود من اجل رفع مستوى الحياة و المعيشة من خلال الإلمام و التمكن من العلوم و المعارف، و التنمية الروحية والمادية، هذه الأسس تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة و منتظمة دون التأثر بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب هذا المنهج تغيير نظرة المسلمين للعالم. و بناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة و العمل بوصفها عبادة، و مفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، و مسؤولية تحقيق التقدم و النجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، و لا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعة، من أبرزها ما يركز على المحافظة على الدين و العقل و النفس و المال و النسب، و العرض بالإضافة إلى بعض الأمور و الضرورية لحياة البشر، مثل تحقيق المحافظة على البيئة و كيان الأسرة و العدل و الأمن.

إن مشروع الإسلام الحضاري الذي تتبناه و تطبقه ماليزيا سيكون دليلا يثبت قدرتها على أن تكون نموذجا للدولة الإسلامية المتقدمة، و التي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، و هذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة و كذلك كتطلعات مستقبلية عام 2020 و سياسة تنمية الدولة و غيرها،و على هذا فإن الإسلام الحضاري يؤكد على قيم و مفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع ظروف المجتمع المتعدد الأجناس[10].

المحور الثاني:إستراتيجيات و ميكانيزمات التنمية المستدامة في ماليزيا.

1- الاستثمار في رأس المال البشري في ماليزيا كمركز للإبداع و الابتكار لضمان تحقيق مسار التنمية المستدامة في ماليزيا:

تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشرياً مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة Chong & Zanforlin 2000 وRomer et al 1990 وCrossman et helpman 1991وذلك باعتبار أن التقانة نمطياً تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري. بينما البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية لا تخضع بزيادات الإنتاجية والنمو.

إن حيزا هاما من أدبيات النمو التي تركز على التقدم التقاني و الاستثمار في رأس المال البشري تحاول أن تربط بينهما وفق واحد من التوجهين[11]:

1-الاتجاه التعويضي الذي يرى أن التقانة تعوض مهارات رأس المال البشري و من ثم فإن التقدم التقاني سيقلص الطلب على رأس المال البشري و ينقص المتطلبات من التعليم و التدريب.

2-الاتجاه التكاملي الذي يرى أن تقدم التقانة يغير الطلب النسبي على المهارات محولا إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمال المهرة و الأكثر تعليما و من ثم يزيد الاستثمار في رأس المال البشري.

وتميل البراهين الإمبريقية إلى دعم الاتجاه التكاملي أكثر منها للاتجاه التعويضي، فدراسات Bartel & Sicherman 1998تظهر إن الصناعات ذات معدلات التغير التقاني الأعلى عرفت زيادات في الطلب على العاملين الأكثر تعليماً والأكثر مهارة. بينما تقدم دراسة مثالاً عن التعاوضية وتبين أن الانتقال التاريخي من الحرفية إلى المصانع قد أنقص الطلب الكلي على المهارات.

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم، و إنجاز، و تنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية، و قد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. والهدف الأولي من متابعة هذه التجربة، هو البحث عن إطار توجيهي و استرشادي منها، ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط؛ و إنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية، و المؤسسية، والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية عدم تطبيقها، و ذلك في إطار المفهوم الحديث للسياسة الاجتماعية كما تبلور أخيرا في تراث دراسات التنمية، و كذلك التعرف على المناهج و الآليات المستخدمة في التصميم و الإنجاز و التنسيق، و كذلك تقويم السياسات التي اتبعتها ماليزيا، و فهم المتغيرات الحاكمة في هذا الصدد، و التوصية بالمقترحات المحددة التي قد تساعد في صياغة رؤية اجتماعية شاملة ربما تبنتها مجموعة البلدان العربية و الإسلامية لتحديث تجاربها التنموية، أو تعزيز و دعم هذه التجارب[12].

تعتبر ماليزيا مثالا على بلد نام ابتكر مدخله الخاص لدعم الخدمات الاجتماعية خصوصا، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، و هو مدخل تبلور عبر فترة نصف قرن تقريبا. و قد أدخلت تعديلات على الصيغة الأصلية (الأولية) للسياسة الاجتماعية في ماليزيا، تؤكد على تنمية الخدمات الاجتماعية كجزء متكامل في أجندة التنمية القومية، و دعم القطاع العام و الحكومة للخدمات الاجتماعية، و الدعم المنصف لسكان المناطق الريفية، والجماعات الفقيرة، و ذات الدخل المنخفض. و قد ظهرت آثار هذا المدخل الماليزي في السياسة الاجتماعية في صورة تحسينات في التعليم، والصحة، و الرعاية الطبية، و ضمان فرص تشغيل كبرى، و مستوى عال من الحماية الاجتماعية لكل السكان. و أكثر من ذلك، حقق تقدما ضخما بالنظر إلى تخفيض نسبة الفقر، و زاد من مشاركة المرأة و الشباب في عملية التنمية القومية، هذا فضلا عن استجابة ماليزيا و السياسة الاجتماعية وتكيفها مع التحديات الجديدة خاصة تلك التي فرضتها العولمة.

و يشتمل مفهوم السياسة الاجتماعية على الأهداف و الاستراتيجيات التي تعنى بعدد من الاهتمامات الاجتماعية و المشكلات و تشمل الصحة، و التعليم، و التدريب، و الإسكان، و التشغيل، و الفقر، و تباين الدخول، و الجريمة و الإدمان، و العلاقات العرقية، و العنف الأسري. و الهدف النهائي للسياسة الاجتماعية، هو تحسين رفاه و خير الشعب-Welfare-Well

Beingو جماعات معينة؛ و نعني المرأة، و الشباب، و الأطفال، و كبار السن، والجماعات العرقية أو الأقليات، و ذوي الاحتياجات الخاصة(13).

يشير تقرير التنمية البشرية للعام 2007 / 2008 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن ماليزيا قد حققت ترتيبا صاعدا بلغ المرتبة الثالثة و الستون بين دول العالم؛ مما دفعها إلى أن تدخل ضمن مجموعة البلدان التي حققت مستوى عال في التنمية. و قد قدر دليل التنمية البشرية ما قيمته 811. خلال عام 2005، و بلغ متوسط العمر المتوقع خلال نفس العام 73.7عاما، و معدل تعلم القراءة و الكتابة للبالغين (ما يزيد عن 15 عاما) خلال الفترة من 1999 – 2005 88.7%، أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فقد بلغ 10.882 دولارا خلال عام 2005.

و بلغت نسبة الأمية بين الكبار (15 عاما فأكثر) 11.3 %، و السكان الذين لا يتوافر لهم مصدر للمياه النقية عام 2004، 1 %. و بالنسبة للسكان تحت خط الفقر، و نسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم فكانت 2 %، ومن يعيشون على أكثر من دولارين في اليوم 5.3 %، و ذلك خلال الفترة من 1990 – 2005. كما بلغ خط الفقر القومي خلال الفترة من 1990 – 2004 15.5% (23

مؤشرات التنمية في مجال رأس المال البشري(14).

يتوقف نمو رأس المال البشري على الاستثمار في مجالات الصحة، و التعليم، و التشغيل. ولذلك، كان تسليط الضوء على ما تم إنجازه في هذه المجالات من خلال تحليل المؤشرات الاجتماعية المتاحة، و مقارنتها بالإنجازات و المؤشرات في بلاد آسيوية أو نامية أخرى؛ ضروري لتوضيح مدى اقتراب التجربة الماليزية من أهداف الألفية الثالثة .

إن استثمار ماليزيا في الصحة يمثل عنصرا مركزيا في إستراتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل يعد محصلة للتنمية الاقتصادية، أو في الواقع ما هي إلا وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و لقد تركزت برامج التنمية في القطاع الصحي منذ 1957 على تحسين صحة كل الماليزيين، من خلال توفير منظومة متكاملة و شاملة من خدمات صحية عالية الجودة؛ اشتملت على مستويات رعاية أولية، و ثانوية، و ثالثية Tertiary و قد أكد الدستور الفيدرالي على التوزيع المنصف للخدمات من خلال تحسين إتاحة الرعاية الصحة الهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمات الرعاية الصحية، و استمرار تحسين تطوره، و الإنصاف في دعم هذه الخدمات من خلال برامج أساسية للصحة

لقد كانت مبادرات التنمية في ماليزيا مدعومة بفلسفة أنه لا يمكن اعتبار النمو هدفا في حد ذاته، و أنه لكي تستفيد كل قطاعات المجتمع، ينبغي أن يوجد النمو دائما جنبا إلى جنب مع مبدأ التوزيع المنصف Equitable قد التزمت ماليزيا بهذا الهدف من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة Sustainable و سريعة، إلى جانب هدف توفير قدر أكبر من الموارد لصالح التنمية الاجتماعية. وتعتقد الدولة أن النمو الاقتصادي بمفرده يعد غير كاف لضمان الانسجام الاجتماعي، بخاصة في بلد يقوم على أعراق متعددة مثل ماليزيا. و كان هدف الحكومة دائما هو ضمان أن سياسات التنمية الاجتماعية سياسات مركزة على

الشعب، و أنه تم نسج الموارد الاقتصادية لكي تحقق الحاجات الإنسانية على نحو فعال بقدر الإمكان. و ظلت التنمية الاجتماعية، مثل تلك التي تهدف إلى بناء حياة أفضل، و تعزز نوعيتها و جودتها، ظلت هي المكون المركزي لكل أجندات التنمية الشاملة[15].

2-رأس المال الفكري كركيزة للاقتصاد المعرفي:مدخل ضروري للتنمية المستدامة في ماليزيا و نظام الجودة في المجالات التربوية-التعليمية و مجال المعلوماتية و التكنولوجيا.

يتشكل الاقتصاد المعرفي من مجموعة من العناصر الأساسية و المتكاملة و المترابطة،و التي تدعمه و تثبت وجوده كاقتصاد قوي،و التي يمكن إجمالها فيما يلي[16]:

أولا:توافر بيئة تحتية مجتمعية داعمة للتطور و الإبداع.

ثانيا: قوة بشرية مؤيدة فالمجتمع أكبر قاعدة داعمة لاقتصاد المعرفة،و هو المستهلك لهذه المعرفة و هو المستفيد من ثمراتها.

ثالثا: تهيئة رأس المال البشري القادر على صناعة المعرفة ،و امتلاكها و توظيفها، و امتلاك القدرة على التساؤل والربط و التحليل،الابتكار،و التطوير،التركيب و التصميم.

رابعا: توظيف منظومة فاعلة للبحث العلمي و التطوير،إضافة إلى الربط الإلكتروني الواسع الانتشار، و سهولة الوصول إلى الانترنيت لأفراد المجتمع جميعهم.

خامسا: نشر ثقافة المجتمع المتعلم(فكرا و تطبيقا) في مختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية و الخاصة.

رأس المال الفكري (Intellectual Capital I/C) فهو من احدث المواضيع وأعظمها قيمة في العلوم الإدارية المعاصرة وهو كما يؤكد المفكر ستيوارت Stewart " أصبح أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات الشركات والمنظمات الأخرى) كما أنه أشار في كتابه (رأس المال الفكري .. الثروة الجديدة للمنظمات) إلى انه " المعرفة الفكرية والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشيء الثروة .. وقد صنفه إلى رأس مال هيكلي ، ورأس مال بشري ، ورأس زبوني " .. إذ أن هذه العناصر الثلاثة تحدد مكوناته . وهو استنادا إلى هاميل Hamel " قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها وتتحقق من تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية " واستنادا إلى ويبستر Webster فإنه " صفة للقياديين التحويليين تمثل قدرتهم على تحويل البحث إلى التصنيع بنجاح عال يساهم في بقاء المنظمة في عالم المنافسة لأمد بعيد " واستنادا إلى كيلي Kelley فهو يتكون من " العاملين الذين يمثلون النجوم اللامعة والعقول المدبرة الذين يصعب إيجاد بديل لهم " وينظر إليه الدكتور سعد العنزي على انه " المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة "[17].

تعتبر ماليزيا من الدول التي وضعت سياسة أمن المعلومات الوطنية سنة 2006، فقد تم توحيد الجهود الوطنية لحماية البنية التحتية الحساسة بما في ذلك نشر ثقافة أمن المعلومات و التنسيق بين مختلف الجهات في البلاد ووضع برامج للتثقيف ووضع

آليات لتعميم المعرفة و نشر الوعي و تحديد الشروط و المتطلبات و المؤهلات و توفير العاملين المحترفين و إنشاء بنية تحتية مناسبة و مركز لتبادل المعلومات و إعداد برامج التوعية و التثقيف و تحديد هوية المشاركين بالمبادرات.بالإضافة إلى إطلاق البوابات المعلوماتية و مواقع الشبكات لتلبية احتياجات المواطنين.كما تم التنسيق مع وزارة التعليم بهدف التسهيل على المعلمين و الطلاب و تمكينهم من الإلمام بالتفصيلات الكافية عن استخدام شبكات الإنترنيت كما تم التنسيق مع وزارة الإعلام و الإذاعة و التلفزيون و الصحف لنشر الوعي و المعرفة بين المواطنين.كما ركزت ماليزيا على تنمية الكفاءات و اختيار العاملين المهرة و المتخصصين في مواضيع المعلومات و الاتصالات و التقنيات المتعلقة فيها[18].

مع التأكيد على أن التجارب المختلفة أثبتت أن الجامعات و المعاهد البحثية هي انسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة و نقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة،فقد قامت ماليزيا بإقامة عدد من المؤسسات حديثا من اجل هذا الغرض، و على رأسها تطوير تكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation MTDC التي تمت إقامتها عام 1997 من اجل تسويق و نقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات و المعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات و سوق العمل.

و من منطلق أن الإمكانيات المتقدمة من الأجهزة و المعدات عادة ما تكون مرتفعة الثمن و غير متوفرة للعديد من الشركات الصغيرة و المتوسطة، تقوم شركة تطوير التكنولوجيا بالاهتمام بدراسة هذه الاحتياجات، و تتحرك من أجل ترسيخ التعاون بين الجامعات و المعاهد البحثية و الشركات الصناعية من أجل المشاركة في المكسب والخسارة.شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية تمثل مركز احتضان المشروعات الصغيرة الجديدة،تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية و الخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة Multimedia و التكنولوجية الحيوية Biotechnology أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات و العلماء.

و قد قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية حديثا بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا في أربع جامعات ماليزية هي:جامعة ماليا،جامعة بيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان ماليزيا،جامعة تكنولوجيا ماليزيا.هذه المراكز تعمل على تنشيط البحث و التطوير و الابتكار التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.إن التصور الذي ترتكز عليه شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية هو واحد من آليات تطوير التكنولوجيا في ماليزيا حيث وضعت الشركة تصورا بأن يركز البرنامج على قطاعات تكنولوجية معينة يتم تحديدها من خلال الجامعات المختلفة[19].

المحور الثالث : التحديات المستقبلية للتنمية في ماليزيا(الإستراتيجية التنموية المستقبلية:ماليزيا نظرة 2020)

في فبراير سنة 1991 قدم مهاتير "رؤية 2020" وهي التي تضمنت أربع ركائز جوهرية للرؤية الفكرية له، وهي "القومية الماليزية" و "التطور الرأسمالي" و " الدور التنموي للإسلام" و " الدور القومي للدولة" ويمكن القول أن رؤيته 2020 تتكامل مع رؤيته للعلم والتكنولوجيا، والعولمة".

وتلك السياسة من الممكن أن نطلق عليها "المهاتيرية" التي دمجت بين عدة توجهات وتصورات خاصة بالإسلام والغرب، والديمقراطية والتنمية، والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة، بالإضافة إلى بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة، والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية، ووفق بعض التعريفات فإن المهاتيرية خليط من القومية والرأسمالية والإسلام والشعبية والسلطوية.

حدد مهاتير محمد في العديد من خطاباته تسع تحديات أو المشاكل التي يجب على ماليزيا تخطيها خلال سيرها على خطة عام[(20)] 2020:

1-إقام أمة ماليزية متحدة الأهداف و المصير المشترك، و على هذا يجب أن تكون الأمة في سلام مع نفسها،متكاملة إقليميا و عرقاي،و أن تعيش في وئام و شراكة كاملة و عادلة، و مكونة من جنس ماليزي واحد حتى و عن تعددت الأعراق، مع الولاء السياسي و النقابي من اجل الأمة.

2-التحرير النفسي الآمن،و تطوير المجتمع الماليزي مع الإيمان و الثقة في ذاته و الفخر على ما هو عليه، و ما أنجزه، و جعله قويا بما يكفي لمواجهة المحن. و يجب أن يكون المجتمع الماليزي مميز و يسعى للتفوق،و أن يكون على علم تام بجميع إمكانياته، غير تابع لأحد أو متأثر بأحد، محترما من قبل الشعوب الأخرى.

3-تعزيز و تطوير مجتمع ديمقراطي، يمارس شكلا من أشكال النضج السياسي،و أن تكون ماليزيا مثالا يحتدى به لدى البلدان النامية الأخرى.

4-تقوية صورة المجتمع و رفع الروح المعنوية و المحافظة على الأخلاق الدينية.

5-تعزيز مفهوم الليبرالية في المجتمع الماليزي، و نشر التسامح بين الماليزيين باختلاف أعراقهم و أديانهم، و ضمان تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية و عاداتهم و ثقافاتهم بكل حرية، مع التأكيد على أنهم ينتمون لوطن و امة واحدة.

6-إقامة مجتمع متقدم علميا و اجتماعيا، و أن يكون مجتمعا مبتكرا متطلعا للأمام و ليس مجرد مجتمع مستهلك للتكنولوجيا،بل مساهما أيضا في الأوساط العلمية و التكنولوجية و التطوير الحضاري.

7-إقامة مجتمع متكامل و رعاية الثقافة و النظام الاجتماعي في المجتمع و تقديم المجتمع على الذات بما فيه مصلحة الشعب التي لا تدور حول دولة أو فرد و لكن نحو مجتمع و نظام الأسرة قوي و مرن.

8-ضمان مجتمع عادل اقتصاديا، الذي يقوم على التوزيع العادل و المنصف لثروة الأمة، و التي توجد فيها شراكة كاملة نحو التقدم الاقتصادي.مثل هذا المجتمع لا يمكن أن يكون له وجود ما دام هناك تحديد في سباق مع الوظيفة الاجتماعية، و تحديد التخلف الاقتصادي مع العرق.

9-إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بدينامكية قوية و مرنة من خلال تطوير الزراعة و ازدهارها.

مع نهاية المخطط الخامس الممتد لفترة 1986-1990 و الذي مثل اكتمال البرنامج الاقتصادي "السياسة الاقتصادية الجديدة" الذي تبنته ماليزيا سنة 1970 و كذلك نهاية البرنامج الثاني "سياسة التنمية الوطنية" الممتد بين 1990-2000 و الذي استكملت فيه ماليزيا توفير الهياكل الأساسية و توفير الجو الملائم لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت الحكومة بإعداد برنامج اقتصادي شامل يحدد الإستراتيجية التنموية للعشرين سنة المقبلة،و الهادف إلى جعل ماليزيا دولة متطورة، و يجب أن تشمل التنمية ليس الجوانب المادية فقط بل المجالات السياسية، الاجتماعية، الروحية و الثقافية أيضا[21]

و قد صرح في أكثر من مرة قائد ماليزيا السابق"مهاتير محمد" أن المجتمع الحر الذي تسعى ماليزيا لبنائه لا يتطابق بالضرورة مع المفهوم الغربي، فلكل بلد ثقافته و خصوصياته،و أن التنمية المنشودة هي التي تحقق فيها العدالة في التوزيع، و احترام كل الأعراق و الإثنيات دون تمييز بين أبناء الوطن الواحد. و من اجل تحقيق هذا المجتمع الديمقراطي المنفتح و المتقدم اقتصاديا، تم انجاز العديد من المنشآت مثل إقامة المناطق الصناعية الحرة، إقامة حدائق متخصصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إنشاء مراكز البحث و التطوير،بالإضافة إلى إنشاء مشروع رواق تكنولوجيا المعلومات متعدد الخدمات، و هو منطقة حرة تتوفر فيها كل التسهيلات المادية و الجبائية،مصمم لاستقبال 2400.000 شخص، و يتضمن العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا(بتراجيا) و تهدف السلطات إلى جلب المزيد من الشركات العالمية خاصة تلك المتخصصة في الإعلام الآلي و شبكات الاتصال الحديثة(الصناعة الرقمية) وقد خصص للمشروع أكثر من 7 مليار و مدة إنجازه 10 سنوات[22]

تشير مراجعة الإطار الفكري لمهاتير محمد على محورية دور القيم في نسقه الفكري، وتستلزم القيم عنده وجود عاملين أساسيين، الأول: وجود نظام للقيم بغض النظر عن كونها جيدة أم سيئة، وثانيها: أن يحظى نظام القيم بالقبول من جانب قطاع كبير من المجتمع لكي يبقى ويستمر.

وقد تكون الإطار القيمي لمهاتير من خلال تفاعل مجموعة من العناصر، أبرزها عنصرين أساسيين هما: الإسلام، والقيم الأسيوية[23]

الخـاتمة:

ما يمكن استخلاصه أن الاختلافات الحاصلة في مسألة بناء/تأسيس إطار مفاهيمي واضح وإستراتيجيات فعالة في المجال التنموي على المستوى العملياتي موحدة، قدمت عدم تجانس التحليلات حول طبيعة و مورفولوجية الظاهرة التنموية المعقدة، ما أدى إلى إنتاج بناءات فكرية تنبؤية حول التنمية في ماليزيا نابعة من منطلقات و بيئة داخلية تتماشى مع المنهج المتبع بالرغم من الاختلافات العرقية و الدينية.

و يمكن القول أن في ماليزيا كثير من السياسات التنموية تتمحور حول استحداث أنظمة واستراتيجيات تنموية وتنفيذها، و التي قامت على مشروع الإسلام الحضاري الذي يقدم ربط بين القيم الدينية و القيم العملياتية الواقعية ومزجها بطريقة تسمح بتطوير طرق للإبداع و الابتكار في جميع المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية و الثقافية.

الهوامش:

---

(1)-Mohd Azizuddin Mohd Sani & Dian Diana Abdul Hamed Shah, FREEDOM OF RELIGIOUS EXPRESSION IN MALAYSIA.in : http://repo.uum.edu.my/2510/1/Mohd_Azizuddin_Mohd_Sani_-_Freedom_of_Religious_Expression.pdf

(2)-Barry Wain,Malaysian Maveric:Mahathir Mohamed in Turbulent times.in: http://www.cis.org.au/images/stories/policy-magazine/2010-winter/26-2-10-jessica-brown.pdf

(3)-Ibid.

(4)-Idem.

(5) -محسن صالح،النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف.في:
http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm

(6) - عبد الكريم صالح المحسن ، ماليزيا ومشروع الإسلام الحضاري. في:
http://alshareyah.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2872:2012-03-15-14-02-55&catid=174:issue-93&Itemid=898

(7) - حسام تمام، الإسلام الحضاري.. الرأسمالية المسلمة في دولة أقليات.في:
http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=50763:2011-06-28-21-33-09

(8)-Abdul Muati Ahmad, Saiful Nujaimi Abdul Rahman, Civilizational Islam:Promulgating the New Approach of Islam in Malaysia. http://km.upm.edu.my/kmportalweb/infox/assetDetailAction.action;jsessionid=KFvkMmLQ7GqNlphy71wv7kJbCllLLGVQnwXv2hysPP7BHDhBKNg1!570111859?execute=view&assetId=000032038&actionFlg=alllist

(9)-Idem.

(10) -Carl W.Ernst,The Perils Civilizational Islam in Malaysia.in: http://www.unc.edu/~cernst/pdf/hadari.pdf

(11) - التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري. في:
http://www.arab-api.org/course14/c14_4_1.htm

(12) - علي عبد الرازق جلبي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء و دروس.في:
http://draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html

(13)- نفس المرجع.

(14)- نفس المرجع.

(15)- للمزيد من المعلومات و التحليل أنظر: كتوش عاشور و قورين حاج قويدر،التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية و مقومات نجاحها. في :http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/840.pdf

كذلك الدراسة التالية:

Omidreza Saadatian., Lim Chin Haw., Sohif Bin Mat., and Kamaruzzaman Sopian.Perspective of Sustainable Development in Malaysia.in:
-http://www.naun.org/multimedia/NAUN/energyenvironment/17-835.pdf

(16) – محمد بن علي بن احمد القيسي،ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. في:
http://www.edu.gov.sa/papers/papers_files/1327639319557.pdf

(17) –أكرم سالم ،رأس المال الفكري الخيار الإستراتيجي المستقبلي.في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197230

(18) –أيمن غنوم،أمن المعلومات.في :
http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633917731831418750.pdf

(19) –نفس المرجع.

(20)-Marika Vicziany and Marlia Puteh, Vision 2020,the multimedia supercorridor and Malaysian universities. In:
http://coombs.anu.edu.au/SpecialProj/ASAA/biennialconference/2004/Vicziany+Puteh-ASAA2004.pdf

(21)-Mahathir Bin Mohamad, Malaysian : The Way Forward(Vision2020). In:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan003223.pdf

(22)-Idem.

(23)-Idem.